الحكم على القضية الّتي نطرحها. لأن ذلك خطأ منهجي مساو للخطإ المنهجي السابق الّذي فررنا منه. وقد ألحّحنا سابقا مرارا على أن جوهر الممارسة العلميّة يتمثّل في هذا الارتباط المنطقي المتين بين الفرضيات العامّة والمنوالات الّتي تنبني عليها.

ونزيد الأمر توضيحا لأهميّته فنقول : إن الاعتماد على مفهوم إجرائى - والمنوالات مفاهيم إجرائيّة - لا يرتبط منطقيا بفرضيات عامّة لهو أمر خطير منهجيا لأنّه يمكن أن يجعلنا من حيث لا نشعر أسرى خصوصيّة نوعيّة للسان ما أو يقيّدنا من حيث لا نشعر أيضا - بخلفيّة ثقافيّة خاصّة بحضارة ما .

ولما كنّا نقارن بين مواقف علميّة لغويّة متباينة الجذور والخلفيات والسياقات التاريخيّة (النحاة القدامى والمحدثين) فمن الممكن أن نخطئ من جهتين :

- من الممكن أن يكون المفهوم الإجرائي الّذي نقترضه دونما ارتباط بالفرضيات العامّة الّتي اعتمدناها رهين خصوصيّة اللسان الّذي وصف به ولذلك لا يصلح بسبب خصوصيّته تلك لمعطيات السان العربي.

- ومن الممكن أن يتضارب هذا المفهوم المستقدم أيضا مع المفاهيم العربيّة بسبب خصوصيّة ما في الثقافة العربيّة.

إن المشكل الّذي نواجهه يشبه من بعض الوجوه المقارنة بين مقدارين من الطول وقع قيسهما بوحدتي قيس مختلفتين في التسمية، لا نعرف بالضبط نسبة إحداهما من الأخرى، ونريد أن نعرف نسبة كلّ منهما من وحدة القيس الّتي قررنا اعتمادها لأسباب نظريّة واضحة. نحن في نهاية الأمر محتاجون إلى قاعدة متينة - تتجاوزالخصوصيّات النوعيّة للألسنة - نتخذها أساسا للمقارنة والقراءة والتأويل الصحيح، وهو جوهر حاجتنا وافتقارنا إلى نظريّة عامّة حول بنية الألسنة.

لئن لم يقدّم هيلمسليف تعريفا للمنوال النحوي لاقتصاره في كتابه على الفرضيات العامّة حسب ما أسفلنا فإنّه قدم مبادئ عامّة تمكّن من تحديد الخطوط العامّة لهذا المنوال.

وقد سبق تقديم بعض هذه المبادئ عند بحث المقاييس الّتي نقيّم بها تحديد موضوع العلم ولا بأس من التذكير بها لاختلاف الغرض.